The BRITISH UNIVERSITY IN EGYPT

Faculty of Law

المؤتمر العلمي السنوي الثالث

الجوانب القانونية للتحول الرقمي

"الفرص والتحديات"

2023

القاهرة، في الفترة

من 17 - 19 يونيو 2023

Register Now

مقدمـــــة

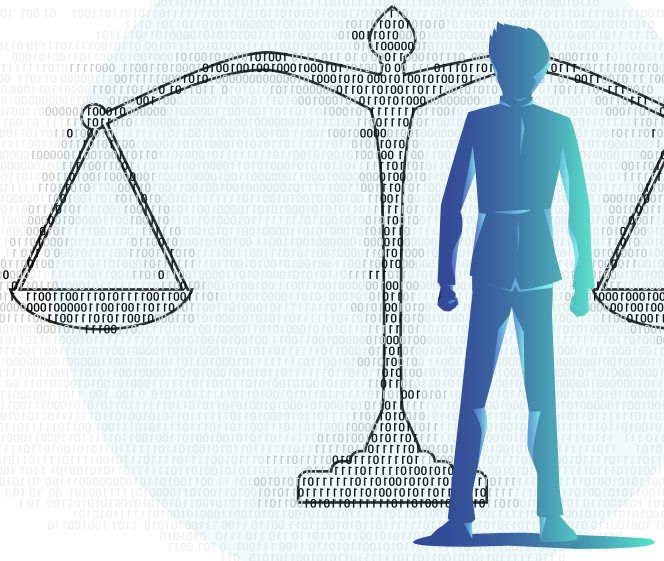

تتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي بمعدل غير مسبوق، فلقد استُحدِثت عدة أجيال من التكنولوجيا قبل أن يحكمها إطار تشريعي واضح. ورغم الإيجابيات الجليّة التي تواكب التكنولوجيا عادةً؛ إلا أنها -كأي ظاهرة علمية أخرى- ينشأ عنها تحديات قانونية بالغة التعقيد، تشحذ جهود الفكر القانوني وتدفعه بكل قوة نحو وضع الأطر القانونية المناسبة لتنظيم هذه التكنولوجيا المتنامية.

ولما كان التحول الرقمي هو التحول نحو الاعتماد على التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة، فإن ذلك يؤدي بلا شك إلى التخلي عن الطرق التقليدية والمفاهيم الراسخة التي ظلت لفترة جامدةً وعصيةً على التطور ومجاراة واقع الثورة الرقمية. ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن وتيرة التكنولوجيا تتسارع بشكل يفوق قدرة البشر على مجاراتها والتعامل مع نواتجها. هذا الوضع الفريد يبدو واضحًا للعيان حين ننظر إلى السيارات ذاتية القيادة وأنظمة اتخاذ القرار والأسلحة ذاتية التشغيل وغيرها، وهي جملة تحديات تحتاج إلى معالجة قانونية واجتماعية وأخلاقية.

وفي السياق ذاته، صاحَب ظهورَ التحول الرقمي تغيراتٌ اقتصادية عميقة؛ إذ ظهرت فئة جديدة من الأسواق، وهي الأسواق الرقمية التي تقوم في جوهرها على الاعتماد على الإنترنت والذكاء الاصطناعي في تشغيلها أو حتى في ظهور نوعية غير مألوفة من السلع التي تُتَداول فيها. إن مثل هذه المفاهيم الاقتصادية والتجارية الجديدة قد أثارت بدورها العديد من التساؤلات حول ملائمة القواعد القانونية التي صيغت في ظل بيئة تقليدية لم تأخذ في حسبانها هذه المستجدات العلمية.

ومن جهة أخرى لم تتعرض الأنظمة القانونية ـ خاصة النظام القانوني المصري ـ لفكرة التطبيقات التكنولوجية التي قد تُلحِق ضررًا ماديًّا أو تقوم بالأفعال أو التصرفات التي تتبعها مسئولية قانونية؛ وبالتالي كان من الأهمية بمكان التحقُّق من مدى خضوع مثل هذه التصرفات للقانون في ظل نظريات عامة صيغت أساسًا لتحكم السلوك البشري.

مقدمـــــة

وقد بدأت العديد من الدول بالفعل في اتخاذ خطوات جادة نحو تنظيم استخدام التقنيات المستحدثة مثل الميتافيرس والبلوكتشين والذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قانونية أو سوابق قضائية بارزة حتى الآن؛ إلا أن هناك اهتمامًا متزايدًا بصياغة استراتيجيات وطنية وإطار قانوني لتحديد المبادئ الرئيسية والحقوق الأساسية والأهداف المرجوة، وهو ما استدعى إطلاق جمهورية مصر العربية للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في كل من القطاعَيْن العام والخاص.

وفي السياق نفسه، يحاول القطاع الخاص المصري أن يشارك ويلحق بغيره؛ إذ تم إنشاء أول مدينة مصرية في الميتافيرسMETATUT وهو ما يعتبر علامة فارقة تثبت استعداد الشباب المصري والمبتكرين لتبني الحلول الرقمية وتعظيم فوائد التكنولوجيا.

وأخيرًا، اهتم المشرع المصري بوضع الأطر القانونية اللازمة لتنظيم بعض مجالات التكنولوجيا بالتوازي مع تشجيع ودعم الابتكار العلمي، ويبدو هذا جليًا في تبني المشرع إصدار مجموعة من القوانين الهامة والحيوية في هذا المجال؛ مثل قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون البنك المركزي الجديد، وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقانون التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى استحداث عدة جهات حكومية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ومراقبة التنفيذ مثل: جهاز حماية المنافسة وجهاز حماية البيانات الشخصية، وهي أمور تحتاج بلا شك إلى بيئة تكنولوجية داعمةٍ ووعيٍ ودرايةٍ مجتمعية بمقتضيات التكنولوجيا.

وبناء على ما تقدم، تنظم كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر مؤتمرها العلمي السنوي الدولي الثالث تحت عنوان "الجوانب القانونية للتحول الرقمي - الفرص والتحديات"، وذلك يوم السبت الموافق ١٧ / ٦ / ٢٠٢٣ وحتى يوم الاثنين الموافق ١٩ / ٦ / ٢٠٢٣ بمقر الجامعة البريطانية بمدينة الشروق.

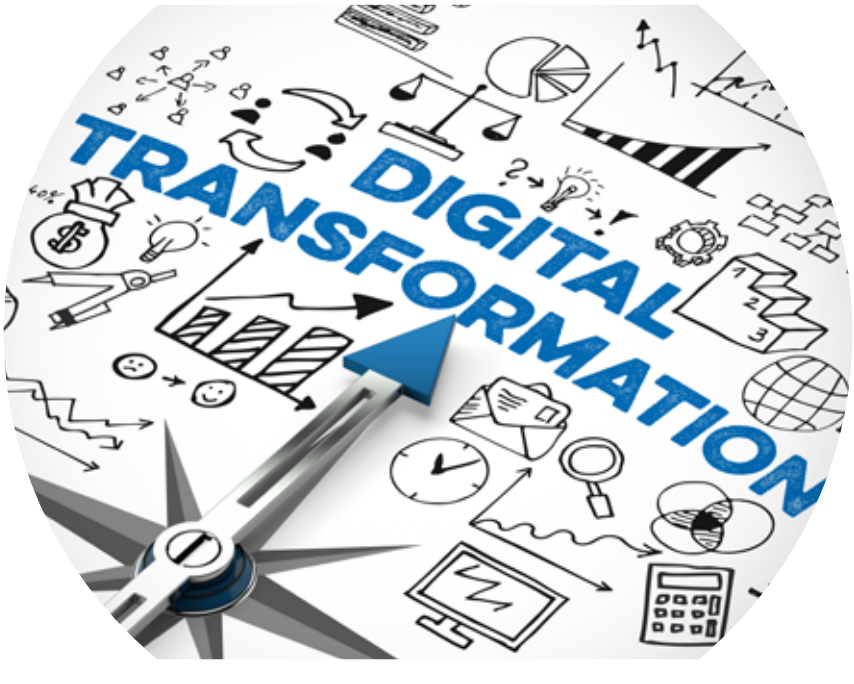

محـاور المؤتمـــر

المحـور الأول:

الجوانب القانونية للتحول الرقمي في قطاعات الدولة المختلفة

يتناول هذا المحور الأطر المنظِّمة للتحول الرقمي في القطاعات المختلفة؛ من حيث تنظيم البنية التحتية الرقمية وحمايتها وتأمينها وغير ذلك مما يتعلق بالتحول الرقمي في الجهاز الإداري للدولة متمثلاً - على سبيل المثال لا الحصر - في الخدمات الحكومية بمفهومها الواسع مثل قطاع الصحة والخدمات الطبية، والخدمات الإدارية كاستخراج الوثائق الحكومية من مختلف الوزارات والإدارات والهيئات العامة، والقطاع المالي والضريبي، وغيرها من الأوجه التي يجب التعمق في دراسة أطرها التنظيمية والقانونية، كما يتناول أيضًا النقاش الشمول المالي والتكنولوجيا المالية وأثر ذلك على الاقتصاد بشكل عام.

1- التحول الرقمي في أداء الوظيفة العامة للدولة (الفرص والتحديات).
2- الإطار التشريعي لتنظيم التطور المطرد في القطاع الطبي ومجال التكنولوجيا الحيوية.
3- تأثير التكنولوجيا القانونية على مستقبل المحاماة والقضاء.
4- التنظيم القانوني للشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

المحـور الثاني:

التنظيم القانوني للحقوق والمعاملات المدنية في عصر التكنولوجيا

أحدث التحول الرقمي – في جملة ما أحدث – تغيرات جوهريـة في العديد من المفاهيم القانونية، ومن ذلك علي سبيل المثال، بروز أفكار جديدة لتطوير وتحديث فكرة الشخصية القانونيـــة، في صورتها التقليديـــة، لتستوعب التطبيقات التكنولوجيـــة الحديثة مثل الروبوت وتطبيقـات الذكاء الاصطناعي والميتافيرس، وعدم قصرهـــا على الشخص الطبيعي أو الاعتباري ،كما كان الحال عند بلورة فكـــرة الشخصية القانونية، وهو أمر يتطلب وجود إطار قانوني واضح يعمل على ضبطها.

وعلى نفس النمط، تغيرت النظرة القانونية للحق في الخصوصية وحماية البيانات كما ظهرت طائفة جديدة من الحقوق اللصيقة بالشخصية كالحقوق الرقميـة وكذلك صور مختلفة للمعاملات المدنية كالعقود الذكية أو المعاملات التي تتم في الميتافيرس أو بواسطة تطبيقات للذكاء الاصطناعي.

1- الشخصية القانونيـــة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
2- الموائمـــة بين حق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصية والضرورات الفنية للتحول الرقمـــي.
3- ضوابط حماية الحق في الخصوصية وحمايـــة البيانات في عصر الثورة المعلوماتيـــة.
4- الحقوق الرقميـة للأفراد وضمانات حمايتهـــا.

محـاور المؤتمـــر

المحــور الثالث:

الأسواق الرقمية: المنظور القانوني والاقتصادي

يستعرض هذا المحور وسائل تنظيم التجارة الإلكترونية وقواعد حماية المنافسة وحماية المستهلك من المنظورين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، خطت مصر خطوات جادة نحو تحقيق العدالة الاقتصادية في الأسواق الرقمية الناشئة وتعزيز القدرة التنافسية فيها محليًّا ودوليًّا؛ حيث أطلقت مصر استراتيجية التجارة الإلكترونية وأنشأت جهاز حماية المنافسة. في حين يسعى المجتمع الدولي لتنظيم المنافسة وحماية اقتصادات الدول النامية والشركات الناشئة من مخاطر المنافسة مع كيانات تجارية عملاقة في ظل سوق رقمي مفتوح وغير مقيد بحدود الجغرافيا.

1- معوقـــات المنافسة في السوق الرقمي.
2- الاستخدام غير القانوني للبيانات الشخصية في السوق الرقمي (التسعير الشخصي) وسبل الحد منه.
3- الوضع المسيطر والتسعير الجائر في السوق الرقمي وخطورته على الاقتصادات النامية.
4- ضوابط المنافسة العادلة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية والمعاملات العابرة للحدود.
5- الحماية القانونية للسلع الإلكترونية.
6- حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الذكاء الاصطناعي والعولمة التكنولوجية

المحــور الرابع:

صياغة سياسات التحول الرقمي وتحديات إنفاذ القانون

تعتبر صياغة سياسات مستدامة لحوكمة التحول الرقمي من التحديات التي تواجهها الدول والحكومات، ولهذا تعمل جاهدة على صياغة سياسات تحترم حقوق الإنسان وتلتزم بالقيود الدستورية في هذا الشأن، مع عدم عرقلة جهود تنمية هذا الحقل الجديد من حقول العلم والمعرفة.

ومن هذا المنطلق، فإن الموازنة بينهما تبدأ – من ناحية قانونية – باستعراض الأطر القانونية الموضوعية والإجرائية المعمول بها بالإضافة إلى دور الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون في هذا المضمار ومدى قدرتها على تشجيع التحول الرقمي مع مراعاة حقوق الأفراد.

١- التنظيم القانوني للتكنولوجيا الحديثة والناشئة
٢. الإجراءات القضائية في عصر التكنولوجيا الحديثة
٣. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقاضي في القانون المصري
٤. الحق في المحاكمة العادلة وتحديات العدالة الجنائية الذكية

محـاور المؤتمـــر

المحــور الخامس:

الجريمة في عصر الذكاء الاصطناعي والميتافيرس

أثَّرت التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير على النظرية العامة للجريمة والعقاب؛ فقد باتت هناك مفاهيم راسخة - كإسناد الجريمة وإثباتها وأركانها - موضعَ نقاش قانوني موسَّع. فارتكاب روبوت لفعل مجرم قانونًا يثير مشكلة في إسناد الفعل لشخص طبيعي، فالروبوتات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي تتطور مع التشغيل لحد قد يجعل الروبوت يطور وعيًا خاصًا به يختلف كليًّا عما قام به مبرمجوه، وبالتالي سيكون عسيرًا من الناحية النظرية محاسبة شخص طبيعي على فعل الروبوتات، وفي الوقت نفسه لا يمكن – حتى الآن – محاسبة الروبوت نفسه على أفعاله؛ لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج غير منطقية ولا مقبولة من الناحية القانونية.
كما ظهرت تحديات قانونية جديدة مع دخول تقنيات الميتافيرس على الساحة، حيث أتاح الميتافيرس وسائل غير مألوفة لارتكاب السلوك الإجرامي الذي يتفاوت في جسامته لحد قد يصل لإزهاق روح بشرية رغم تباعد الجاني والمجني عليه جغرافيًّا.
وبناءً على ما تقدّم، يسعى هذا المحور لتسليط الضوء على هذه المستجدات التكنولوجية ودراستها من الناحية القانونية.

1- الذكاء الاصطناعي والميتافيرس وتأثيرهما على الجريمة والعقاب.
2- الركن المادي والمعنوي في الجرائم المرتكبة في الميتافيرس أو عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
3- التنظيم القانوني والمحددات التكنولوجية للدليل الرقمي.
4- تحديات التحقيق في الجرائم السيبرانية ومشكلات تنازع القوانين والاختصاص.

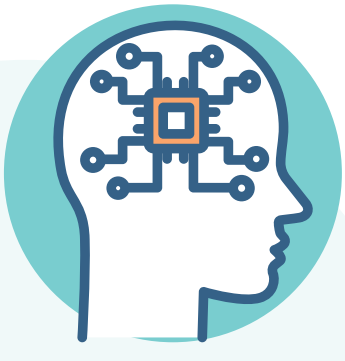

ضوابط وإجراءات المشاركة

- يجب أن يتصل البحـث بمحاور المؤتمر، وأن يتسم بالأصالة العلمية والإضافة الجديدة إلى المعرفة، مع مراعاة الالتزام الكامل بكافة القواعد والأصول العلمية في هذا الشأن. ويجب ألا يكون قد سبق نشره في أية صورةٍ كانت.

01 — 15th of Jan — Conference announcement Call for Papers

02 — 30th of Mar — Deadline for abstracts' submission

03 — 1st of Apr — Announcement of the accepted abstract

04 — 15th of May — Accepted Papers' submission deadline

05 — 1st of Jun — Deadline for papers' review

06 — 17-19th Jun — Conference First Day

- تُقبل الأبحاث بالعربية والإنجليزية
- تنشر كافة البحـوث المقبولة في عدد خاص من مجلة القانـون والتكنولوجيا، وهي مجلة علميـة محكمـة نصف سنوية تصدرها كلية القانـون.

ترسل الملخصـات والبحوث على البريد الإلكتروني التالـي: **Conference.law@bue.edu.eg**

الضوابط الشكليـــة

- يجب مراعاة القواعـد الشكليـة في إعـداد الأبحاث المنشورة بمجلة القانون والتكنولوجيـــا، والمتاحة على الموقع التالي:
- يجب ألا تتجاوز عدد كلمات البحث أو الدراسة (**10000**) عشرة آلاف كلمة، وألا تقل عن (**7000**) سبعة آلاف كلمة متضمنة الهوامش والمراجع.

- يجب ألا يتجاوز عدد كلمات ملخص البحث **300** كلمة.

- الكلمات المفتاحيـة (**3 – 5** كلمات).

يجب تقديم الأعمـــال المطلوب نشـرها مكتوبة على الحاســـوب، بتنسيق Microsoft Word، وفقاً للمواصفات الشكلية الآتيـــة:

- نوعية الخط **Times New Roman**، حجم الخط: (**14**)، المسافة بين الأسطر في الصفحة الواحدة **1.15**، (**1**) لهوامش: نفس نوعية الخط، حجمه (**10**)، المسافة بين الأسطر(**1.0**).

- ينبغي مراعاة التصحيح الدقيق اللغوي للمادة العلمية، باعتبارها تعبر عن جدة واهتمام الباحث، بما يتسق مع سمعة المجلة.

رسوم المشاركة

تشمل رسوم المشاركة بالمؤتمر التالي:

- حضور جلسات المؤتمر.
- حضور جميع الفعاليات التي تقام على هامش المؤتمر.
- الحصول على المادة العلمية للمؤتمر.
- الحصول على شهادة حضور المؤتمر.
- نشر البحوث للمشاركين في عدد خاص من أعداد مجلة كلية القانون (مجلة القانون التكنولوجيا).

نوع المشاركة	رسوم المشاركة
(جنية حضور (مصري / ة	1000 جنية مصـري
(جنية مشارك (مصري / ة	2000 جنية مصـري
(حضور (أجنبي / ة	150 دولارا أمريكيًّا
(مشارك (الأجنبي / ة	400 دولار أمريـكي

25% خصـــم على الرسـوم

للسادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

The BRITISH UNIVERSITY IN EGYPT

Faculty of Law

Register Now

www.bue.edu.eg